

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحمدية الذي براء الانام وعمهم بالكرام والدعوة الى دار السلام
وخص من شاء بمزايا الانعام والتوفيق ليدب الاسلام والصلوة
والسلام على سيد الاواخر والاوائل المعجزة من اسرف الارومات
واكرم القبايل باهر المعجزات واظهر الله لايلر الموضح للسبل الخائفا
للانبياء والرسل وعلى اله الطاهرين واصحابه اجمعين **وبعد**
فان من غناية الله بالعباد وان شرع الاحكام واتي الخلال والحكام
سببا يصلحهم في العيش ونعيمهم في المعاد ولما علم كونها منكثرة و
ان قوتهم قاصرة عن ضبطها منتشرة ناطها بل لايلر ويطها ياما
ومخايلر وشيخ طائفة من اصطفاهم لا لتباطها ووقوعهم لتبوا
بعد اخذها من اخذها ومناطها وكان ذلك قوا عدة كلية بها يتوصل
ومقدمات جامعة منها يتوسل افرود والذالك على اسمه اصول الفقه
فما على عظيم الخطر محمود الا يشجع الى المعقول مشروعا ويتضمن من
علوم شتى اصولا وفروعا وقد صنعت في يد كتب معتبرة والفت زبن
مطولة ومختصرة وان المخترعة للامام العلامة قدوة المحقق جلال
الملك والديب ابي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي ^{توفي سنة ١١٠٠} خرج منها مجرى الفقه
من الكتب والقرحة من الذم والواسطة من العقد وقد رزق خطا وايقنا
من الاستنها وفاسته بترية الازكي في جميع الامصار التي استنها وذلك
لصغر حجمه وكثرة علمه ولطافة نظره ولكنه مستغص على الفهم لا يذل

في قوله لا يثبت في الاصول كبراه كقولنا هذا حكم يدل على ثبوت
 القيس وكل حكم يدل على ثبوتها واما استدلال
 عليها بطريق الاستبناح كانت من الملازمات الكلية
 كقولنا كلما دل القيس على ثبوت هذا الحكم كان ثابتا
 لكن الملزوم حق ثم قال رتقا لا يكون هذه القضية
 الكلية مسئلة من الاصول بل مندرجة فيها كقولنا كلما
 دل القيس على وجوب شيئي كان واجبا لا ندراج
 تحت قولنا كلما دل القيس على ثبوت حكم كان ثابتا
 ثم صدقها كلية جعلت كبرى او ملازمة يتوقف
 على اجزائها الا ان في وجودها ابطها وارتفاع موانعها
 واجزائها الاحكام اذ بعضها كالعلية مثلا لا يثبت بالقياس
 فنصير قبودا في تلك المقدمة الكلية فباضا راجعة
 اليها وما يكره من الاصول ايضا **قوله** وربتوا فيها
 اي اثبتوا في بيانه المقدمات التي اخرج اليها ما سأل
 حروها واثبتوها وما يتعلق بها مما عليها اولها
قوله فلم يروا اي لم يحصل لهم راي ايمان تلك المقدمة
 ولم يستحسنوه للنتيجة والاعانة فهو نفي معك لان نفي معك

في قوله لا يثبت في الاصول كبراه كقولنا هذا حكم يدل على ثبوت
 القيس وكل حكم يدل على ثبوتها واما استدلال
 عليها بطريق الاستبناح كانت من الملازمات الكلية
 كقولنا كلما دل القيس على ثبوت هذا الحكم كان ثابتا
 لكن الملزوم حق ثم قال رتقا لا يكون هذه القضية
 الكلية مسئلة من الاصول بل مندرجة فيها كقولنا كلما
 دل القيس على وجوب شيئي كان واجبا لا ندراج
 تحت قولنا كلما دل القيس على ثبوت حكم كان ثابتا
 ثم صدقها كلية جعلت كبرى او ملازمة يتوقف
 على اجزائها الا ان في وجودها ابطها وارتفاع موانعها
 واجزائها الاحكام اذ بعضها كالعلية مثلا لا يثبت بالقياس
 فنصير قبودا في تلك المقدمة الكلية فباضا راجعة
 اليها وما يكره من الاصول ايضا **قوله** وربتوا فيها
 اي اثبتوا في بيانه المقدمات التي اخرج اليها ما سأل
 حروها واثبتوها وما يتعلق بها مما عليها اولها
قوله فلم يروا اي لم يحصل لهم راي ايمان تلك المقدمة
 ولم يستحسنوه للنتيجة والاعانة فهو نفي معك لان نفي معك

في قوله لا يثبت في الاصول كبراه كقولنا هذا حكم يدل على ثبوت
 القيس وكل حكم يدل على ثبوتها واما استدلال
 عليها بطريق الاستبناح كانت من الملازمات الكلية
 كقولنا كلما دل القيس على ثبوت هذا الحكم كان ثابتا
 لكن الملزوم حق ثم قال رتقا لا يكون هذه القضية
 الكلية مسئلة من الاصول بل مندرجة فيها كقولنا كلما
 دل القيس على وجوب شيئي كان واجبا لا ندراج
 تحت قولنا كلما دل القيس على ثبوت حكم كان ثابتا
 ثم صدقها كلية جعلت كبرى او ملازمة يتوقف
 على اجزائها الا ان في وجودها ابطها وارتفاع موانعها
 واجزائها الاحكام اذ بعضها كالعلية مثلا لا يثبت بالقياس
 فنصير قبودا في تلك المقدمة الكلية فباضا راجعة
 اليها وما يكره من الاصول ايضا **قوله** وربتوا فيها
 اي اثبتوا في بيانه المقدمات التي اخرج اليها ما سأل
 حروها واثبتوها وما يتعلق بها مما عليها اولها
قوله فلم يروا اي لم يحصل لهم راي ايمان تلك المقدمة
 ولم يستحسنوه للنتيجة والاعانة فهو نفي معك لان نفي معك

واما بحسب المصداق الى النتيجة بان لا يكون الاثر قولاً غير المقدّم
 وهو المصارفة ومن جعلها من قبيل الخطأ في المارة ينبغي ان لا يفسر
 بالتباس الكاذبة بالصارفة اذ ليس ههنا الا انه يريد بالكاذبة
 ما ليس معلوم الصدق ومن هذا القبيل اي من قبيل جعل النتيجة
 مقدمة من مقدمتي الدليل الامور المتضادة فانه احد
 المتضادين في قوة الاخر فاذا جعل احداهما مقدمة
 من مقدمتي برهان اخر كان كجعل النتيجة مقدمة
 من برهانها مثل هذا ابن لانه ذواب وكذا في اب
 ابن لانه الصغرى في قوة ومنه هذا القبيل ايضا كل قياس
 دورى اما برتبة او برتبة النتيجة وهو فله القسم الثاني
 من الخطأ في البرهان ما لا يكون بحسب الصورة وهو
 ان يكون خارجا عن الاشكال وذلك اما بان يكون على تأليف
 الاشكال المذكورة لا بالفعل ولا بالقوة واما بان يفقد
 شرط من شروط الانتاج كما تقدم بيانه تحت

لا يفسر
 بالمصادفة

الحاشية الجديدة للسيد الشريف قدس

سنة الفريين عشرين في محرم سنة الفريين

ابي الحاج قدس سره

١١٧٤
 ٣٠